

بيروت في ١٠/١٠/٢٠٠٧

اعتبرت الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام واتحاد نقابات المهن الحرة ان عدم انجاز الاستحقاق الدستوري في أجواء وفاقية سيكون له نتائج سلبية بالغة على حياة اللبنانيين ومستقبل بلدهم كما انه سينعكس مباشرة على لقمة عيشهم ومصالحهم الاقتصادية. وأكدت الهيئات الثلاث رفضها الوصول إلى يوم الرابع والعشرين من تشرين الثاني من دون ان يكون للبنان رئيس جديد يمثل التوافق والوحدة في البلاد، ويمنع حدوث الفراغ واستمرار الخلافات والانقسامات الخطيرة على النحو الحاصل اليوم. كما رفضت الهيئات ان تبقى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية رهينة الخلافات السياسية التي سيؤدي استمرارها للوصول بالبلاد إلى الكارثة الحقيقية.

موقف الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام واتحاد نقابات المهن الحرة جاء خلال الاجتماع المشترك الذي عقد ظهر اليوم في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان برئاسة السيد عدنان القصار وحضور السادة غازي قريطم رئيس غرفة بيروت، محمد الزعتري رئيس غرفة صيدا، عبدالله غندور رئيس غرفة طرابلس، ادمون جريصاتي رئيس غرفة زحلة، الدكتور فرنسوا باسيل رئيس جمعية المصارف اللبنانية، فادي عبود رئيس جمعية الصناعيين، ايلي نسناس رئيس جمعية شركات الضمان، نديم عاصي رئيس جمعية تجار بيروت، وجيه البزري رئيس غرفة التجارة الدولية، كميل منسى رئيس تجمع رجال الاعمال، الشيخ فؤاد الخازن رئيس نقابة المقاولين، سمير رحال رئيس المجلس الوطني للاقتصاديين اللبنانيين، محمد لمع نائب رئيس غرفة بيروت، كارلا سعادة امين عام غرفة التجارة الدولية، نزار ألوف عضو نقابة أصحاب الفنادق، وحضر الاجتماع عن الاتحاد العمالي العام رئيسه الأستاذ غسان غصن وامينه العام السيد سعد الدين حميدي صقر وعن اتحاد نقابات المهن الحرة رئيسه الأستاذ صالح ديببو.

وبعد عرض للوضع الاقتصادي والاجتماعي من مختلف جوانبه في ضوء الصعوبات التي تشهدها القطاعات الاقتصادية والعمالية نتيجة الانقسامات السياسية الحاصلة وعدم الوصول إلى قواسم مشتركة وحلول تضع حداً لهذه الانقسامات أصدر المجتمعون بياناً ركزوا فيه على الأمور التالية:

- يأتي هذا الاجتماع في منتصف المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية في وقت تتصاعد فيه السجلات السياسية بعد فترة من الهدوء عقب اطلاق الرئيس نبيه بري مبادرته الوفاقية وتجاوب جميع الافرقاء السياسيين معها، ووسط ظروف سياسية إقليمية وعالمية بالغة التعقيد.
- لقد أطلقت الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام واتحاد نقابات المهن الحرة في مناسبات عديدة، صرخات في وجه الانقسامات، والخلافات، والنزاعات التي عصفت بالبلاد على مدى الأعوام الثلاثة الماضية ورفعت وتيرة تحركاتها في اتجاه جميع الافرقاء السياسيين، ودعتهم إلى الارتفاع في مستوى الخطاب السياسي وإلى الاعتدال والانفتاح والحوار وإلى تغليب المصلحة الوطنية العليا فوق المصالح الشخصية الضيقة.
- ان الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام واتحاد نقابات المهن الحرة لم تفقد الأمل يوماً بقدرة اللبنانيين على التلاقي وحلّ خلافاتهم السياسية بالحوار انطلاقاً من تحسّسهم بنبض الشعب وتفاقم أزماته على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والذي ما كان يكاد ان يخرج من أزمة حتى يصاب بأكبر منها، تعيد التأكيد على تأييدها لمبادرة الرئيس بري والتي تتكامل مع المبادرة التي اطلقها غبطة البطريرك صفير وكل المبادرات التي قام ويقوم بها أشقاء لبنان وأصدقائه في العالم، وتشاركهم ثقّتهم بلبناية اللبنانيين للوصول إلى توافق سياسي على إنتخاب رئيس جديد للجمهورية يمثل رمز الوطن وحامي الدستور.

• إنطلاقاً من ايمان الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام واتحاد نقابات المهن الحرة بأن قدر اللبنانيين هو وحدتهم وعيشتهم المشترك وليس الانقسامات والتفرقة، ومن ايمانهم أيضاً بأن أزمات لبنان المتكررة ليست قدره أيضاً، بل قدره النمو والاستقرار والاضطلاع بدوره المرتقب في المنطقة والعالم وعلى مختلف الصعد الثقافية والاقتصادية والمالية، فإنهم يهيئون بالجميع أن يصلوا إلى الرابع والعشرين من تشرين الثاني وهم متفوقون على رئيس جديد للبلاد يكون عهده فاتحة مرحلة جديدة في تاريخ الوطن تكون منطلقاتها الأساسية الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار والإيمان والنمو والازدهار.

• تحذر الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام واتحاد نقابات المهن الحرة من خطورة تأثيرات الازمة الراهنة وانعكاساتها السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وعلى تزايد هجرة الكفاءات والموارد البشرية الناجحة والمتفوقة. وهي انطلاقاً من ذلك ومما تمثله من قطاعات منتجة واستثمارات ناجحة تقدر بمئات المليارات من الدولارات في قطاعات المصارف والصناعة والسياحة والتجارة وسواها فإنها ترفض بشدة ان تبقى البلاد عرضة للخلافات والانقسامات السياسية وان تبقى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية رهينة لهذه الخلافات والانقسامات بحيث ان استمرار الوضع الرهن على حاله سيؤدي بهذه الاوضاع إلى حدود الكارثة الحقيقية التي لا يتمنى احد الوصول إليها.

• ان الهيئات المجتمعة اذ تطلق صرخة جديدة فهي تعتبر ان عدم انجاز الاستحقاق الدستوري في موعده وفي اجواء وفاقية سينترك الوضع اللبناني مفتوحاً على كل الاحتمالات ويهدد اللبنانيين في لقمة عيشتهم ومصالحهم الاقتصادية ومستقبل اجيالهم.

• ان الهيئات ستبقي اجتماعاتها مفتوحة من اجل متابعة التطورات واتخاذ القرارات التي قد تستدعيها الظروف في حينه.